

Document: EB 2017/122/R.12/Rev.1
Agenda: 6(b)(iv)
Date: 11 December 2017
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية
ملاوي من أجل برنامج
الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات
الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

William Skinner

مدير وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

عيلة بن هموش

المديرة القطرية

شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2226

البريد الإلكتروني: a.benhammouche@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والعشرون بعد المائة

روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للموافقة

المحتويات	
iii	خريطة منطقة المشروع
iv	موجز التمويل
1	توصية بالموافقة
1	أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القُطرية والريفية وسياق الفقر
1	باء- الأساس المنطقي والمواعمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية المستند إلى النتائج
2	جيم- المكونات/النتائج
2	ثانياً- وصف البرنامج
2	ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
3	باء- الهدف الإنمائي للبرنامج
3	جيم- المكونات/النتائج
5	ثالثاً- تنفيذ البرنامج
5	ألف- النهج
5	باء- الإطار التنظيمي
6	جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
6	دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير
8	هـ- الإشراف
8	رابعاً- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده
8	ألف- تكاليف البرنامج
9	باء- تمويل البرنامج
10	جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية
10	دال- الاستدامة
10	هـ- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
12	خامساً- الاعتبارات المؤسسية
12	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
12	باء- المواعمة والتنسيق
12	جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق
12	دال- الانخراط في السياسات
13	سادساً- الوثائق القانونية والسند القانوني

13

سابعا - التوصية

الذيول

1

الذيول الأول - اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

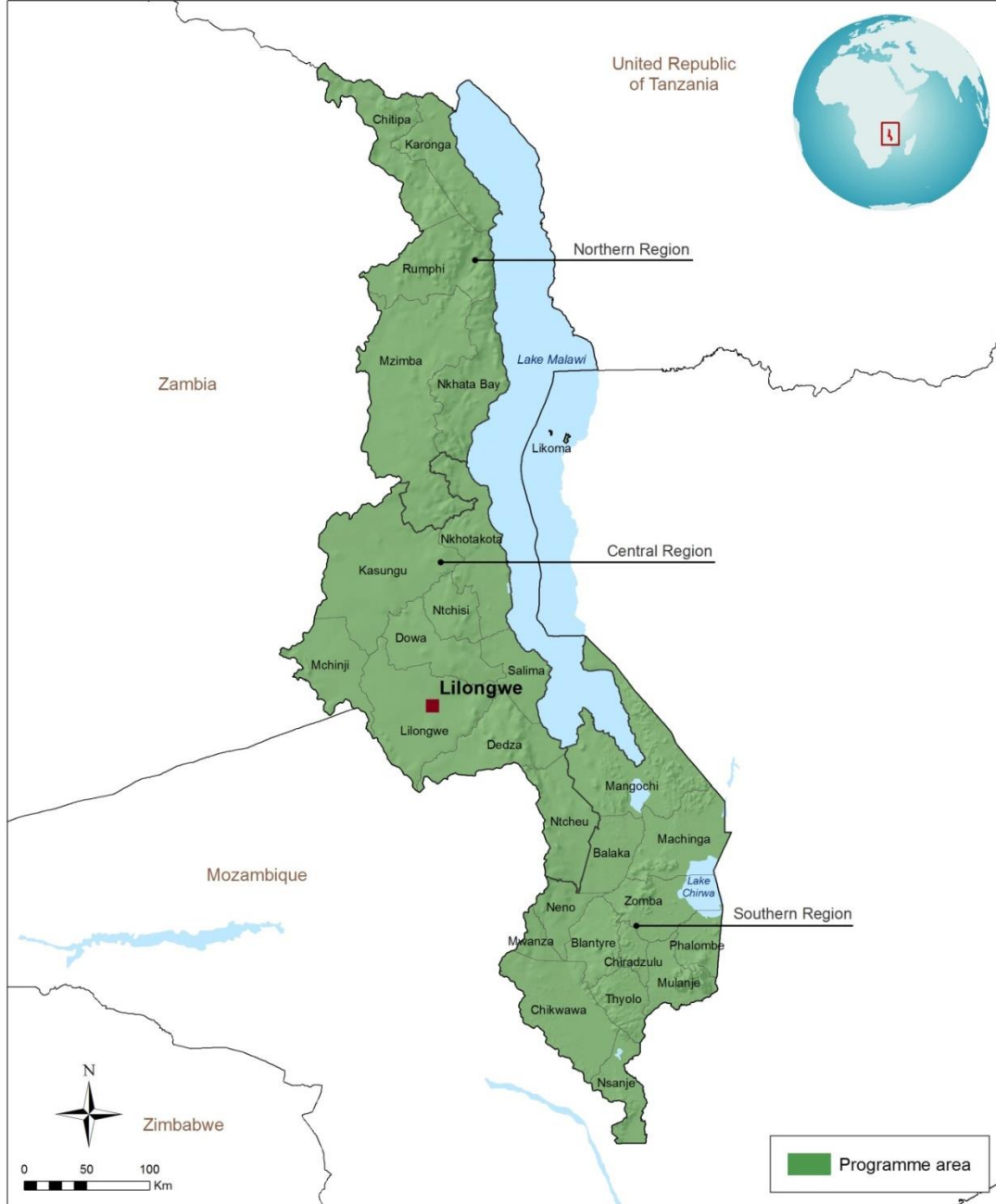
9

الذيول الثاني - الإطار المنطقي

جمهورية ملاوي

برنامج الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية

تقرير رئيس الصندوق



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية / 2017-10-09



جمهورية ملاوي برنامج الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية

موجز التمويل

الصندوق	المؤسسة المُبادرة:
جمهورية ملاوي	المقترض:
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية	الوكالة المنفذة:
57.73 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للبرنامج:
21 مليون دولار أمريكي	قيمة قرض الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون:
21 مليون دولار أمريكي	قيمة منحة الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون:
تيسيرية للغاية: أجل سداد مدته 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.75 في المائة سنويا.	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
9.58 مليون دولار أمريكي	مساهمة المقترض
6.15 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين
الصندوق	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
يخضع لإشراف الصندوق المباشر	المؤسسة المتعاونة:

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى ملاوي من أجل برنامج الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 45.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية ملاوي من أجل برنامج الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية

أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القطرية والريفية وسياق الفقر

1- **الخلفية.** يبلغ عدد سكان ملاوي 16.7 مليون نسمة، 85 في المائة منهم من سكان الريف. وتقل أعمار اثنان من أصل ثلاثة أشخاص عن 25 سنة. ويبلغ عدد الفقراء 50.7 في المائة، حيث يعاني 30 في المائة منهم من الفقر الشديد. ويبرز الفقر أكثر في المناطق الريفية ذات المعدلات المرتفعة في سوء التغذية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يعرقل إنتاجية البلد ويتطلب جهود رعاية عالية من جانب أفراد الأسرة، ولا سيما النساء. وعلى غرار البلدان النامية الأخرى، تعتبر ملاوي قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية خاصة لخلق فرص العمل، وإنتاج الأغذية، وتوليد الإيرادات، والقدرة على خلق اقتصاد قادر على الصمود. وتتعاون حكومة ملاوي مع الشركاء الإنمائيين للتصدي للتحديات المذكورة آنفاً، وقد تم تصميم برنامج الوصول المالي لصالح الأسواق وأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات في المناطق الريفية لدعم جهود الحكومة في الحد من الفقر من خلال تنفيذ برامج متضامنة لتخرج الفقر وتعزيز الإدماج المالي الريفي، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

2- **السياق الاقتصادي.** عانت ملاوي من ظروف اقتصادية صعبة إلى جانب فترات من الجفاف أثرت على الإنتاج الزراعي على مدى السنوات العديدة الماضية. ويمثل هذا القطاع 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من المبلغ الذي يصل إلى 4.3 مليار دولار أمريكي (2014)، مع مساهمة الصناعة بنسبة 17 في المائة، والخدمات بنسبة 49.7 في المائة. وقُدِّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2014 بنسبة 5.7 في المائة، وبلغت البطالة حسب الإحصاءات الرسمية بشكل عام 6.6 في المائة، وبطالة الشباب أكثر من 40 في المائة. وظل معدل التضخم أعلى من 20 في المائة منذ عام 2013 (بعد أن كان يبلغ 4.1 في المائة في عام 2007)، مدفوعاً بانخفاض محصول المحاصيل وما تلاه من ارتفاع أسعار الأغذية. وفي عام 2016، بلغ تضخم أسعار الأغذية 28.4 في المائة، مما أثر على المشتريين الصافيين للأغذية وطرح خطر زيادة سوء تغذية الأطفال. وتبلغ معدلات الفائدة السنوية للائتمان حوالي 27 في المائة (13.2 في المائة على الودائع الادخارية).

3- **الفقر.** في عام 2015، بلغ مؤشر التنمية البشرية في ملاوي 0.445، واحتلت المرتبة 173 من بين 182 بلدا. وتراجع الدخل القومي الإجمالي للفرد من 370 دولار أمريكي في عام 2011 إلى 250 دولار أمريكي في عام 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الدخل الآتي من محاصيل التصدير. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، فإن 9.1 في المائة من السكان البالغين مصابون (2010). ويؤدي سوء التغذية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تفاقم الإنتاجية الريفية المنخفضة، كما أن رعاية أفراد الأسرة يضع عبئا إضافيا على المرأة. ويعيش نحو 51 في المائة من الملاويين تحت خط الفقر الوطني، ويعيش 30 في المائة منهم في فقر مدقع. ويعتبر نحو 25 في المائة من الفقراء شديدي الفقر، و50 في المائة آخرين فقراء ولكنهم آمنون غذائيا. ويعتبر 25 في المائة منهم فقراء وصامدون في وجه الوقوع في الفقر. وتمثل الأسر التي ترأسها النساء نحو 25 في المائة من الأسر في البلد، ويعيش 57 في المائة منها تحت خط الفقر. كما أن هذه الأسر تعتبر أكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي لأنها عادة ما تعاني من ندرة الموارد.¹

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

4- **الأساس المنطقي.** سيدعم هذا البرنامج تخريج الملاويين الفقراء على امتداد تشكيلة الفقر من فقراء شديدي الفقر ويعانون من انعدام الأمن الغذائي، إلى فقراء نشطين اقتصاديا ويعانون من انعدام الأمن الغذائي، وعلى مستوى ثاني، سيدعم التنمية الاقتصادية للأسر من خلال الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة. ويتطلب تلبية احتياجات الأسر الريفية منتجات/خدمات ابتكارية، وآليات إيصال تتجاوز ما يقدمه القطاع المالي الرسمي حاليا. وسيدعم البرنامج الجهود المؤسسية الناشئة للتغلب على أوجه القصور في التكاليف، وانخفاض حجم الإنتاج، والقيود المفروضة على تصميم المنتجات والخدمات التي تواجه القطاع، فضلا عن التغلب على النقص النسبي في الخبرة وإدراك المخاطر المحيطة بالأسواق الريفية. وسيدعم البرنامج مقدمي الخدمات المالية لوضع المنتجات المالية التي يوجهها الطلب وبسيطة الاستخدام وبأسعار معقولة. بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المالية الرسمية، ستغذي سلاسل القيمة المدعومة من هذا البرنامج الفرص الاقتصادية للمشروعات الريفية في المزارع وخارجها، وستخلق فرص العمل والتأثيرات الاقتصادية الريفية المضاعفة. ويلزم أيضا دعم البنية التحتية المالية الريفية المحسنة في مجال السياسات والتنظيم.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

5- سيمتد نطاق هذا البرنامج على الصعيد الوطني، وسيتم تجميع تغطيته الجغرافية استنادا إلى البيتين استهدافيتين مختلفتين. وعلى هذا النحو، سيجمع البرنامج بين نهجي الاستهداف الجغرافي المحلي والوطني. وبالنسبة للأنشطة التي تشمل الوكالات المنفذة، ولاسيما مقدمي الخدمات المالية، سيتم توخي الحذر لتحديد الشركاء ذوي البصمة الجغرافية المشتركة على أوسع نطاق ممكن.

¹ كاسي وآخرون. الأمن الغذائي القائم على نوع الجنس في ملاوي الريفية، (سبرينغر. 2015)

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

- 6- يتمثل الهدف العام للبرنامج في الحد من الفقر وتحسين سبل العيش وتعزيز قدرة الأسر الريفية على الصمود على أساس مستدام.
- 7- يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في زيادة فرص الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية المستدامة واستخدامها من قبل الأسر الريفية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

جيم- المكونات/النتائج

8- **المكون 1: وضع نموذج لتخريج الأسر شديدة الفقر.** س يدعم هذا المكون الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة في وضع وتنفيذ برامج فعالة للتخرج في المناطق الريفية بغرض الحد من مستويات الفقر المدقع في صفوف الأسر المقيدة بالعمل والأسر غير المقيدة بالعمل التي تعاني من الفقر الشديد. وسيستند هذا المكون إلى مفهوم الحكومة الحالي للتخرج، وسيتم إيصاله من خلال موفري خدمات مؤهلين، يختارون بعملية تنافسية. وسيشارك البرنامج الوطني للدعم الاجتماعي التابع لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في هذا البرنامج. ويتمشى مفهوم التخرج الذي اعتمده حكومة ملاوي مع نموذج لجنة النهوض بالمناطق الريفية في بنغلاديش والذي اختبرته على المستوى العالمي المجموعة الاستشارية لمساعدة مؤسسة الفقراء/ مؤسسة فورد. ويشتمل هذا النموذج أساساً على أربع خطوات تستهدف ما يلي: دعم الاستهلاك، والادخار، ونقل المهارات التقنية، ونقل الأصول. ولن يطبق دعم الصندوق إلا في المرحلة 2 إلى المرحلة 5 من مراحل التخرج، بينما ستدعم الحكومة وشركاؤها الآخرون المرحلة 1 التي تشمل التحويلات النقدية لدعم الاستهلاك.

9- **المكون 2: دعم الابتكار المالي والانتشار.** س يسعى هذا المكون إلى التغلب على العوائق العديدة التي تحول دون وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية. وسيدعم وضع الخدمات المالية غير الرسمية والرسمية الأنسب للفقراء الشديدي الفقر غير المقيدون بالعمل ولكنهم ينعمون بالأمن الغذائي، مع التركيز على الادخار والائتمان داخل وخارج المشروعات الزراعية. وسيستخدم هذا المكون أيضاً التدخلات المالية ضمن سلاسل القيمة المختارة لتعزيز العوائد الاقتصادية لمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويحتوي هذا المكون على مكونين فرعيين.

10- **المكون الفرعي 2.1 - دعم المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي.** بالنظر إلى وجود حوالي 65 000 رابطة قروية للادخار والقروض يبلغ عدد أعضائها 1.1 مليون شخص، س يدعم هذا المكون الفرعي تعزيز وتوطيد ما هو قائم من الرباطات القروية للادخار والقروض، وبدرجة أقل تشكيل رباطات قروية للادخار والقروض/المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي. وسيعزز البرنامج الإقراض الجماعي لسلاسل القيمة ويستخدم العناصر والشراكات الناجحة لبرنامج تعزيز موارد الرزق الريفية والأوضاع الاقتصادية كنقطة انطلاق من بين برامج أخرى تتمتع بخبرة مماثلة. ويحتوي هذا المكون الفرعي على ثلاثة أنشطة وهي كالتالي: (1) وضع خرائط المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي القائمة وتقييم النضج أو وضع التنمية؛ (2) بناء قدرات المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي لتوفير فرص لمهارات إضافية وربط هذه المنظمات و/أو أعضائها بالمؤسسات المالية الرسمية والأسواق ذات القيمة

العالية. وسيعزز هذا دخل أصحاب الحيازات الصغيرة وأصولهم وبعض فرص تنمية سبل عيشهم/مشروعاتهم؛ (3) تشكيل مجموعات جديدة.

11- سيجري دعم نحو 16 143 مجموعة قائمة و5 000 مجموعة جديدة، ليصل العدد إلى 380 574 أسرة و2 587 903 فرداً من أفراد هذه الأسر، على أن يكون 30 في المائة و20 في المائة على الأقل من أعضاء المجموعة من النساء البالغات والشباب² على التوالي. وستمنح مجموعات/اتحادات الدعم في المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي عقود الخدمة المستندة إلى الأداء والمتعددة السنوات والمتعددة المراحل على أساس تنافسي.

12- **المكون الفرعي 2.2 - مرفق الابتكار والانتشار.** ستدعم الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي مقدمي الخدمات المالية للدخول إلى المناطق الريفية وتوسيع الانتشار فيها. وسيقدم الدعم على أساس توجيه الطلب ونقاسم التكاليف من خلال مرفق الابتكار والانتشار الماليين في المناطق الريفية. وسيتمددى مرفق الابتكار والانتشار لقلّة الخبرة عند مقدمي الخدمات المالية في الأسواق المالية الريفية وخبرتهم المحدودة في تصميم وتقديم المنتجات/الخدمات للمشروعات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيتمكن هذا المكون الفرعي مما يلي: (1) زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية الابتكارية وآليات الإيصال المنخفضة التكلفة للأسر الريفية الفقيرة والمشروعات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (2) دعم توسيع نطاق الخدمات المالية المثبتة وآليات الإيصال. وستكون لمرفق الابتكار والانتشار ثلاث نوافذ للتمويل: (1) أبحاث السوق ودراسات الجدوى لدعم مقدمي الخدمات المالية لتحديد الفرص المتاحة في سوق الخدمات المالية، والمخاطر، وتكاليف دخول السوق والإيرادات؛ (2) الاختبار التجريبي لابتكارات المنتجات و/أو آليات التنفيذ؛ (3) توسيع نطاق انتشار المنتجات/الخدمات و/أو آليات الإيصال. ويمكن للشركاء المحتملين اختيار التقدم للنافذة التي تناسب طبيعة احتياجات التنمية. وستكون تكاليف جميع المشاريع مشتركة مع شركاء مقدمي الخدمات المالية الذين سيختارون على أساس تنافسي.

13- **المكون 3 - الشراكات الاستراتيجية، وتوليد المعرفة، والسياسات.** تتمثل نتيجة هذا المكون في زيادة القدرات والأسس المعرفية لمنظمات دعم القطاع المالي الريفي، ولهذا المكون ثلاثة أهداف على الشكل التالي: (1) تعزيز السياسات التنظيمية على المستوى الكلي في القطاع المالي وكذا القدرات المؤسسية؛ (2) تعزيز منظمات/البنية التحتية للقطاع المالي؛ (3) إنتاج وتوزيع منتجات المعرفة حول القطاع المالي الريفي وهو ما يعزز الانتشار والابتكار لدى أصحاب المصلحة في القطاع. ويحتوي المكون على مكونين فرعيين.

14- **المكون الفرعي 1.3 - دعم السياسات والنظم المتعلقة بالتخرج من الفقر.** ستدعم الأنشطة الجهود التي تبذلها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية والشعب المعنية لوضع وتنفيذ سياسة التنسيق، والقدرات المتصلة باستعراض اعتماد نماذج التخرج ونشر أفضل ممارسات التخرج داخل الحكومة وتوزيعها على أصحاب المصلحة الآخرين.

15- **المكون الفرعي 2.3 - دعم وضع سياسة للتمويل الريفي أوسع نطاقاً.** سيدعم النشاط الأول صياغة سياسات قطاع التمويل الريفي والبحوث بهدف تحسين بيئة تشغيل التمويل الريفي للبرنامج والشركاء الإنمائيين الآخرين، كما سيدعم إرساء تمويل ريفي مهيكّل بما في ذلك زيادة الصلات بين المنظمات المالية

² على الرغم من أن التحديد الرسمي للشباب في ملاوي هو ما بين سن 15 و35، ويحدد هذا البرنامج الشباب في سن 15 و35.

المستندة إلى المجتمع المحلي والقطاع المالي الرسمي. كما أنه سيسر الاعتراف الحكومي الرسمي بممارسات التمويل الريفي الجيدة. وسوف يتم هذا بالشراكة مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية، والمصرف الاحتياطي الملاوي، وأصحاب المصلحة في الصناعة مثل شبكة التمويل الأصغر في ملاوي، ورابطة المصرفيين في ملاوي، واتحاد ملاوي للدخار، والتعاونيات الائتمانية. وستشمل الأنشطة الأخرى دعم إدارة المعرفة المتعلقة بالابتكارات/الدروس الرئيسية، ووحدات التدريب المالي، ودراسة الجدوى للصندوق الرئيسي للتمويل الأصغر، ومحو الأمية المالية الريفية.

ثالثا - تنفيذ البرنامج

ألف - النهج

16- فيما يلي المبادئ المقترحة للمشاركة في تصميم البرامج:

- (أ) سيستهدف التخرج شديدي الفقر على اعتبار أن المنظمات المالية غير الرسمية مثل المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي والتعاونيات تناسب أكثر شديدي الفقر غير المقيدون بالعمل والفقراء الذين ينعمون بالأمن الغذائي. وسيوفر تصميم البرنامج تدخلا ملائما لكل مجموعة، بما في ذلك الشباب، مع اتباع نهج تراعي التمايز بين الجنسين؛
- (ب) سيتمتد البرنامج على النطاق الوطني إلى جانب القيام ببعض التدخلات التي تستهدف مقاطعات محددة استراتيجيا لاختبار/تحديد التدخلات الفعالة والكفوة والقابلة للتكرار لتوسيع نطاقها. وستتقاطع المكونات/الأنشطة، حيثما أمكن ذلك، جغرافيا ومع مناطق برامج الصندوق، لتعظيم الأثر والإمكانات لتوسيع النطاق؛
- (ج) وسيدعم البرنامج المنظمات الخاصة وغير الهادفة للربح بشكل فردي أو في اتحادات، وغالبا ما سيكون ذلك في شراكات طويلة الأمد ومتعددة المراحل ومستندة إلى الأداء. وستكون مشاركة القطاع الخاص على أساس تقاسم التكاليف؛
- (د) ولضمان قدرة حكومة ملاوي على إدارة تنفيذ البرامج والإشراف عليها بنجاح، سيتم دعم فريق وحدة إدارة البرامج المختار بصورة تنافسية والمؤهل تقنيا لإدارة برنامج الشمول المالي بالتدريب ودعم القدرات التقنية على المدى الطويل؛
- (هـ) سيطلب من الشركاء في البرنامج توظيف خبراء من القطاع المالي الدولي والإقليمي والوطني من ذوي الكفاءات العالية، حسب الاقتضاء، لضمان التنفيذ الفعال للبرامج.

باء - الإطار التنظيمي

17- الإشراف على البرنامج وتنسيقه. ستكون وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية الوكالة المنفذة الرئيسية وستعمل عن كثب مع الوزارات الأخرى والشركاء الآخرين الذين تؤثر وظائفهم تأثيرا مباشرا على تحقيق أهداف البرنامج.

جيم - التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

- 18- سيتوافق نهج البرنامج فيما يتعلق بالتخطيط والرصد والتقييم مع السياسات والأدوات المقابلة لحكومة ملاوي والصندوق (مثل نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق). واسترشادا بالإطار المنطقي للبرنامج، ستسجل وظيفة الرصد والتقييم بانتظام بيانات ومعلومات أداء شركاء البرنامج في تنزيل التنفيذ، فضلا عن المسوحات الخاصة بالأسر.
- 19- **التخطيط.** ستشمل أدوات التخطيط الرئيسية للبرنامج الإطار المنطقي، وإطار الرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات وأهدافه، وخطة العمل والميزانية السنوية المستندة إلى النتائج. ويوفر الإطار المنطقي مؤشرات وأهدافا لتنفيذ البرنامج انطلاقا من المخرجات إلى النتائج، ومن الهدف الإنمائي إلى مستويات ترك الأثر. وستقوم خطة العمل والميزانية السنوية المستندة إلى النتائج بكسر الأهداف المادية كل سنة وإرفاق الموارد المالية بها. وستقدم خطة العمل هذه النتائج والمخرجات المالية والمادية للبرنامج للسنة المحددة، وستبلغ عن الإنجازات المتراكمة. وسيتم رصد تنفيذ خطة العمل هذه على طول إطار الرصد والتقييم للبرنامج ويتم الإبلاغ عنها على فترات منتظمة من خلال تقارير ربع سنوية إلى تقارير نصف سنوية.
- 20- **نظام التعلم.** سيشكل استخلاص وتوثيق الدروس والابتكارات من خلال جمع البيانات الجارية، والتقارير الشهرية/نصف السنوية، والدراسات المواضيعية جزءا لا يتجزأ من إدارة التعلم والمعرفة في البرنامج. وسيتيح نشر التقارير والدراسات (كاملة أو مجمعة) تقاسم المعلومات وتسهيل الحوار مع أصحاب المصلحة. كما سيعقد البرنامج اجتماعات/حلقات عمل للاستعراض على أساس سنوي ونصف سنوي. وستقدم حلقات العمل تقريرا عن التقدم المحرز في البرنامج، والدروس المستفادة، والتحديات، والحلول لقيود التنفيذ.
- 21- **تطوير المعرفة ونشرها.** سيدعم البرنامج إيجاد نهج التخرج القابلة للتكرار والقابلة لتوسيع النطاق، وسيدعم وضع منتجات وخدمات مالية ريفية ابتكارية، وكذا وضع آليات الإيصال. وستعمل وحدة إدارة البرنامج عن كثب مع شركاء البرنامج ووظيفة الرصد والتقييم لاستخلاص الدروس والأثر. وستقوم وظيفة إدارة المعرفة في الرصد والتقييم بتوثيق وتقاسم المعرفة من خلال الآليات الداخلية (على سبيل المثال، فعاليات التعلم، واجتماعات ورشات العمل التي ينظمها أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك) والخارجية (مثل الموقع الإلكتروني، والمدونات، والمدونات الصوتية التي تضم أصحاب المصلحة في البرنامج). وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المسؤولون عن البرنامج بنشر تحديث البرنامج على أساس نصف سنوي (على الإنترنت/ في صيغة مطبوعة) بشأن الممارسات الجيدة المتعددة والقصص ذات الأهمية الإنسانية. وستعمل أنشطة المعرفة على متابعة قضايا الجنسين والشباب، بشكل استباقي، وقصص النجاح الحالية التي تدور حول الحد من الضعف وتوزيع سبل كسب العيش كوسيلة لإدارة المخاطر الأسرية.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

- 22- ستكون وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية، والتي تمثل أيضا الوكالة الرئيسية للبرنامج، هي الوكالة المنفذة وستكون مسؤولة عن الإدارة المالية للبرنامج من خلال شعبة سياسة المعاشات التقاعدية والقطاع المالي التي أختيرت كمديرة للبرنامج حيث ستشرف عليه وتنسقه. ولم تقم هذه الوزارة بإدارة أي مشروع ممول من الصندوق مباشرة، ولكنها تقوم حاليا بتنفيذ مشروعات يمولها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي

والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتشتغل الحكومة في ظل نظام الإدارة المالية المتكاملة، ومع ذلك، وبالنظر إلى التراجع في تصنيف بعض السمات الرئيسية للنظام على النحو المشار إليه في مختلف تقارير نظام الإدارة المالية العامة في البلد، فإن التقارير المالية للبرنامج لن تدار داخل النظم الحكومية، وعلى العكس ستُدار من خلال برنامج محاسبة مستقل.

23- تقدر مخاطر الإدارة المالية للبرنامج بأنها متوسطة حيث تنشأ من البيئة القطرية عموماً وتتماشى مع التصنيفات الحالية للمخاطر ضمن حافظة مشروعات الصندوق في البلد. ويعود التقرير الأخير عن الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى عام (2011) الذي أشار إلى تدهور أداء الإدارة المالية العامة في مجالات مصداقية الميزانية؛ والمحاسبة والتسجيل والإبلاغ؛ والتدقيق ومراجعة الحسابات على المستوى الخارجي. غير أن هناك تحسناً في الشمولية والشفافية. وتنشأ المخاطر المحددة التي تواجه البرنامج من التغطية الجغرافية للبرنامج، والقدرات العامة للموظفين، واستراتيجية التنفيذ التي ستشمل مقدمي الخدمات الذين قد لا يكون سبق لهم العمل مع الصندوق. وسيتم التخفيف من المخاطر المتوقعة عن طريق ضمان وجود نظام محاسبي مؤتمت يتميز بالمتانة، وموظفين مؤهلين، والعمل المشترك لبعض الموظفين من خلال تقييم الأداء للمشروع الختامي - برنامج تعزيز موارد الرزق الريفية والأوضاع الاقتصادية - لضمان الاستهلال في الوقت المناسب والوعي بسياسات الصندوق بشأن الإدارة المالية). وسيتم بناء قدرات جميع الموظفين على نحو مستمر، بما في ذلك موظفي الإدارة المالية من مقدمي الخدمات الرئيسيين وذلك لتوعيتهم بالمتطلبات المالية لأهلية النفقات. وسيجري هذا المستوى من بناء القدرات على مستوى وحدة إدارة البرنامج. وتتمثل شروط الصرف الأول في وضع دليل تنفيذ البرامج الذي يفصل في الترتيبات المالية، وموظفي التمويل الرئيسيين، وحزمة محاسبية مثبتة على الحواسيب. وستخضع النظم التي تسير الإنفاق من أموال البرنامج لممارسات مكافحة الفساد المفروضة على المستوى الوطني ومن قبل الصندوق.

24- سيعيد البرنامج القوائم المالية وفقاً للمحاسبة النقدية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستضمن وحدة المراجعة الداخلية للحسابات داخل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية أن يغطي نطاق عملها البرنامج أيضاً، وأن تتقاسم التقارير مع الصندوق أثناء الإشراف العادي على البرنامج. وعلى غرار برامج الصندوق الحالية، سيشرف مكتب المراجع العام للحسابات الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

25- سيقف حساب معين في المصرف الاحتياطي في ملاوي لتلقي الأموال من الصندوق، وبالمثل سيقف حساب تشغيلي في مصرف تجاري. ولن تخضع حسابات البرنامج لحدود سلطة الرقابة الائتمانية الحكومية التي عرقلت في الماضي تدفق أموال البرنامج. وسوف يدخل مقدمو الخدمات الرئيسيون/الجهة المنفذة ممن سيتم اختيارهم أثناء التنفيذ في ترتيبات مذكرة التفاهم، وستتم مساءلتهم عن أي أموال تصرف لهم وفقاً لمتطلبات الصندوق. وسيطلب منهم أن تكون لهم حسابات مصرفية التي يمكن من خلالها التعقب السليم لاستخدام هذه الأموال.

26- ستوفر الحكومة تمويلاً موازياً للبرنامج بمبلغ يعادل حوالي 9.6 مليون دولار أمريكي، منها حوالي 3 ملايين دولار أمريكي من التحويلات النقدية من الحكومة والباقي على شكل إعفاءات من الرسوم والضرائب بما يتماشى مع خطة العمل والميزانية السنوية المصادق عليها.

27- **التوريد.** سيتم توفير السلع والخدمات، بما في ذلك الموارد البشرية التي ستُمول من عائدات القرض، وفقا لإجراءات التوريد في حكومة ملاوي كما هو منصوص عليه في قانون التوريد العام رقم 8 لعام 2003، ولوائح التوريد العام التي وضعتها حكومة ملاوي عام 2004، ومكتب التعليمات لحكومة ملاوي بشأن التوريد العام.

28- سيقوم أمين الخزانة بتفويض صلاحيات التوريد إلى وحدة إدارة البرنامج وسيعين لجنة التوريد الداخلية التي تتشكل من موظفين من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية ووحدة إدارة البرنامج. وستكون لجنة التوريد الداخلية هي السلطة العامة للموافقة حيث ستوافق على ما يلي: (1) جميع خطط التوريد؛ (2) مسودة الإعلانات وغيرها من وثائق المناقصات؛ (3) شروط وأحكام محددة تتعلق بمبالغ العقود، وفترات الإنجاز، والمراحل، وشروط المدفوعات الجزئية. (4) جميع العقود التي تزيد عن 10 000 دولار أمريكي (أو كما هو محدد في الرسالة إلى المقترض/المتلقي)؛ (5) الاختلافات/التعديلات على العقود التي تم محوها. وستضطلع وحدة التوريد التابعة لوحدة إدارة البرنامج بمسؤولية الوظائف التشغيلية للتوريد اليومي بما في ذلك تخطيط التوريد، وتنفيذ إجراءات التوريد، وإعداد التقارير.

29- ستعفى جميع عمليات التوريد الممولة من عائدات منحة الصندوق من الرسوم والضرائب الوطنية والمحلية. ولن تنفذ جميع عمليات التوريد إلا بخطط التوريد الموافق عليها وخطط العمل والميزانيات السنوية التي تحدد الأغراض التي سيتم توريدها، والمسؤولية عن التوريد، وطرائق التوريد المناسبة. وسيتم اعتماد سجل للحفظ يتميز بالمثانة لصالح البرنامج وشركائه المنفذين لتيسير التحقق من التوريد طوال فترة التنفيذ.

هاء- الإشراف

30- سيخضع هذا البرنامج لإشراف الصندوق المباشر. ويشمل الإشراف المباشر أربع عمليات منفصلة: (1) إدارة القروض والمنح؛ (2) استعراض التوريد؛ (3) استعراض مراجعة الحسابات؛ (4) الإشراف ودعم التنفيذ. وسيتم تطبيق الإشراف المباشر كعملية مستمرة تتطلب التواصل المستمر والمشاركة مع الحكومة ووحدة إدارة البرنامج.

31- سيقوم الصندوق ببعثات إشراف ميدانية مشتركة مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية مرتين في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء استعراض خارجي مستقل في منتصف المدة ونهاية المدة بتكليف من هذه الوزارة. وستقدر التقييمات والنتائج وتستخلص الدروس من البرمجة المستقبلية.

رابعاً- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

32- وتغطي تكاليف البرنامج المكونات التقنية الثلاثة، بالإضافة إلى مكون إدارة وتنسيق البرامج. ويرد في الجدول 1 موجز لتكاليف البرامج حسب المكون.

33- يقدر مجموع تكاليف البرنامج التي سيتم تكبدها خلال فترة التنفيذ التي تمتد لسبع سنوات، بما في ذلك الطوارئ السعرية والمادية، والرسوم والضرائب بمبلغ 57.7 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا تكلفة أساسية

قدرها 54.8 مليون دولار أمريكي، وطوارئ مادية وسعرية قدرها 2.9 مليون دولار أمريكي. وتقدر النفقات الناجمة عن سعر الصرف بحوالي 28.1 مليون دولار أمريكي، والتكلفة المحلية بحوالي 20.8 مليون دولار أمريكي، والرسوم والضرائب بحوالي 6.5 مليون دولار أمريكي. وتمثل تكاليف الاستثمار 93 في المائة، وتمثل التكاليف المتكررة النسبة المتبقية البالغة 7 في المائة من مجموع التكاليف. وتمثل تكاليف إدارة البرنامج وتنسيقه 10 في المائة من مجموع تكاليف البرنامج.

الجدول 1

تكاليف البرنامج بحسب المكون والجهة الممولة
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	قرض الصندوق		منحة الصندوق		القطاع الخاص		المقترض/الضرائب النظرية		المقترض/التحويلات النقدية النظرية		المجموع
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
1. تخرج الأسر شديدة الفقر	5 337	33.7	5 337	33.7			2 094	13.2	3 059	19.3	15 829
2. دعم الابتكار المالي والانتشار	12 283	36.1	12 283	36.1	6 151	18.1	3 316	9.7			34 032
3. الشراكات الاستراتيجية، وتوليد المعرفة، والسياسات	763	42.0	763	42.0			289	15.9			1 814
4. إدارة البرنامج وتنسيقه	2 618	43.2	2 618	43.2			822	13.6			6 057
المجموع	21 001	36.4	21 001	36.4	6 151	10.7	6 520	11.3	3 059	5.3	57 731

باء - تمويل البرنامج

34- وستمول حكومة ملاوي والصندوق والمشاركين من القطاع الخاص المشروع. وسيمول الصندوق 73 في المائة (42 مليون دولار أمريكي) من تكاليف البرنامج، من خلال قرض قيمته 21 مليون دولار أمريكي (50 في المائة) ومنحة بمبلغ مساوٍ. وستساهم الحكومة بمبلغ 9.6 مليون دولار أمريكي (17 في المائة)، يمول منها 3.1 مليون دولار أمريكي (5 في المائة) من صندوق التحويلات النقدية الاجتماعية و 6.5 مليون دولار أمريكي (11 في المائة) من الضرائب والرسوم. وسيسهم القطاع الخاص المحلي بنسبة 11 في المائة من مجموع تكاليف البرنامج، أو 6.1 مليون دولار من خلال المساهمات العينية والنقدية للمشاريع الفرعية الممولة من خلال مرفق الابتكار والتوعية.

الجدول 2

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	قرض الصندوق		منحة الصندوق		القطاع الخاص		المقترض/الضرائب النظرية		المقترض/التحويلات النقدية النظرية		المجموع
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
تكاليف الاستثمار											
1. المركبات	125	41.8	125	41.8			49	16.5			300
2. المعدات والمواد	27	41.8	27	41.8			11	16.5			65
3. الدراسات والاستشارات	7 169	33.1	7 169	33.1	6 151	28.4	1 149	5.3			21 638
4. التدريب وحلقات العمل	124	47.5	124	47.5			13	5.0			262
5. السلع والخدمات والمدخلات	11 846	41.8	11 846	41.8			4 681	16.5			28 373

3 059	100.0	3 059	-	-	-	-	-	-	-	-	6. المنح والإعانات
											التكاليف المتكررة
738	-	-	16.5	122	-	-	41.8	308	41.8	308	7. التشغيل والصيانة
3 297	-	-	15.0	495	-	-	42.5	1 401	42.5	1 401	8. المرتبات والعلوات
57 731	5.3	3 059	11.3	6 520	10.7	6 151	36.4	21 000	36.4	21 000	المجموع

جيم - تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

35- الفوائد والمستفيدين: يقدر إجمالي عدد الأسر المستهدفة حالياً بحدود 432 774 أسرة. وقد صنفت الأسر المستفيدة، استناداً إلى ثروتها الأولية ورفاهها الاقتصادي، إلى ثلاث فئات: (1) الأسر الشديدة الفقر (المقيدة بالعمل/غير المقيدة بالعمل)؛ (2) الأسر الفقيرة؛ (3) الأسر المعرضة للفقر. وتستهدف أنشطة المكون 1 - تخرج الأسر شديدة الفقر. وسيستهدف دعم المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي، في المكون الفرعي 1.2، الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر، وهو نفس الأمر الذي سيقوم به المكون الفرعي 2.2 - تعزيز الابتكار والانتشار الريفي لمقدمي الخدمات المالية. ولأغراض التحليل، تم تقسيم المستفيدين من المكونين 1.2 و2.2 بالتساوي بين صنفَي الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر. ومن المحتمل أن تشارك الأسر المستفيدة على حد سواء في أكثر من نشاط واحد من أنشطة البرنامج وسيتم تشجيعها على ذلك. ولتقليل العد المزدوج إلى أدنى حد، يراعي التحليل الأسر التي تستفيد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية (المكون الفرعي 2.2) ومن الوصول إلى الخدمات غير الرسمية أيضاً (المكون الفرعي 1.2). ومع ذلك، هناك خطر محدود لازدواجية عد بعض الأسر المستفيدة في المجموع.

دال - الاستدامة

36- يتوقف نجاح استثمارات التنمية في القطاع المالي الريفي إلى حد كبير على مدى تلبية احتياجات العرض والطلب على حد سواء. فبالنسبة للموردين، يجب تحقيق ربح معقول وطويل الأجل. وفيما يتعلق بالطلب، يجب أن تلبى المنتجات والخدمات الحاجة العملية التي تعزز الاقتصاد الأسري بتكلفة مقبولة حسب النتائج المتحصل عليها. وعلاوة على ذلك، يجب تلبية هذه الشروط في ظل الظروف الاقتصادية الكلية والبيئية السائدة، ومن بينها التحديات الحتمية في كل من الماضي والمستقبل التي تواجه استقرار القطاع المالي. ويتطلب الاستثمار أيضاً بيئة تنظيمية وسياساتية مستقرة و لها ممارسات جيدة. ويعترف كل مكون من مكونات البرنامج بهذه الاحتياجات والتحديات، وقد أنشأ آليات لضمان استدامة النتائج والآثار إلى أقصى حد ممكن.

هاء - تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

الجدول 3:

مصفوفة تحديد المخاطر والتخفيف منها.

المخاطر	المستوى الحالي	النتائج المحتملة	التخفيف
1. يعرض بطء استهلاك البرنامج خطة التنفيذ	متوسط	يشتمل المكون 0.1 على نهج مرحلي بخط زمني ضيق نسبياً. وهناك خطر يتمثل في بطء التفاعل بين المستوى	تقديم الدعم الكافي للحكومة في مرحلة الاستهلاك. وتقديم المساعدة التقنية الكافية والفعالة لاستهلاك البرنامج وتنفيذه. ورصد

المخاطر	المستوى الحالي	النتائج المحتملة	التخفيف
للخطر .		1 الذي سيدعمه كليا الشركاء الحكوميين/ الشركاء الآخرين والمستوى 2-5 الذي يتوقع أن يدعمه الصندوق. من جهة أخرى، لا تلبى مخاطر المكون 0.2 أهداف الصرف. ويحتمل أن يؤدي كلا الخطرين إلى خفض عدد المستفيدين المستهدفين المدعومين للخروج من الفقر.	الاختناقات المحتملة في التنفيذ عن كثب والتحلي بالمرونة للتغلب عليها.
2. تغير المناخ وتقلبه والاقتصاد الكلي والصدمات.	متوسط	تؤثر المحاصيل الضعيفة سلبا على الاقتصاد الريفي وإمكانات التوسع في القطاع المالي. وتؤثر صدمات الاقتصاد الكلي غير المتوقعة (التضخم المفرط، وانخفاض قيمة العملة، وما إلى ذلك) سلبا على الاقتصاد الوطني/الريفي.	سيشدد البرنامج على التخطيط لتوفير الخدمات المالية على المدى الطويل. وسيتم اختبار آليات مقترحة لابتكار/انتشار الخدمات المالية بشكل صارم، وستكون نماذج الأعمال/التقديرات المبدئية متواضعة عمدا لاستيعاب الآثار الناجمة عن المناخ أو الاقتصاد الكلي. ولا يمكن للبرنامج توقع الصدمات الاقتصادية، ولكن سيتم بذل كل جهد ممكن لضمان فعالية المنتجات المالية لمواجهة/استيعاب انخفاض الطلب أو زيادة مخاطر السوق. وسوف يعزز البرنامج، على المدى القصير، قدرة الأسر على الصمود من خلال زيادة مخفضات الصدمات المالية. ومع مرور الوقت، ستؤدي زيادة الاستثمارات إلى الحد من التعرض للظواهر المناخية الشديدة.
3. عدم اهتمام المؤسسات المالية والأعمال التجارية لسلاسل القيمة الزراعية/المنظمات بالمشاركة في مرفق الابتكار والانتشار.	منخفض إلى متوسط	بدون مشاركة كبيرة من المشروعات/المنظمات، هناك خطرا يتمثل في عدم وضع سوى القليل من المنتجات/الخدمات المالية الابتكارية و/أو القابلة لتوسيع النطاق بغرض خدمة فقراء الريف على نحو أفضل.	التزامات ناعمة تأخذ بها المنظمات المالية المستندة إلى المجتمع المحلي ومقدمي الخدمات المالية عند تصميم مشاركة البرنامج. وتوفير موظفين أكفاء ومتمكنون تقنيا لوحدة إدارة البرنامج. والتوظيف الاستباقي للمشروعات/المنظمات للمشاركة وتوفير مقدمي الخدمات التقنية يتميزون بالكفاءة لوضع المنتجات/الخدمات.
4. عدم تقديم المؤسسات المالية / الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية لمصادر المساعدة التقنية الملائمة.	منخفض	بدون مساعدة تقنية قوية، ستواجه الجهات المتلقية للمنحة في مرفق الابتكار والانتشار تحديات كبيرة في تصميم ووضع واختيار ونشر منتجات جديدة في الأسواق الريفية.	يجب أن يكون لدى وحدة البرنامج/كبير الاستشاريين التقنيين في مجال التمويل الريفي خبرة دولية متينة وأن يدعمها بشكل استباقي توظيف مقدمي الخدمات التقنية الذين لديهم القدرة على دعم الجهات المتلقية للمنحة في مرفق الانتشار والابتكار في ملاوي.
5. تتحرف سياسة حكومة ملاوي عن الممارسة الجيدة للتمويل الشمولي.	منخفض	حتى الآن، تتبع السياسة واللوائح المالية والشمولية لحكومة ملاوي الممارسات الجيدة الدولية عموما. ومع ذلك، يمكن للحكومة أن تضع برامج للدعم، أو الحد الأقصى لسعر الفائدة، وليس هناك داع للقبول إذا كانت المبادرات التنظيمية و/أو السياساتية متواضعة (خاصة حول الأموال المتنقلة) التي يتوقعها البرنامج والتي يمكن أن تحد من اهتمام استثمار القطاع الخاص بالابتكار في القطاع المالي الريفي وتطوير انتشاره.	تقديم الدعم الاستباقي لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية ووزارات أصحاب المصلحة الأخرى، وللمصرف الاحتياطي الملاوي، وغيرها من الجهات المعنية في القطاع لتعزيز الالتزام بالممارسات الجيدة لتنمية القطاع المالي الشمولي.

خامسا - الاعتبارات المؤسسية

ألف - الامتثال لسياسات الصندوق

37- سيتم تنفيذ البرنامج تماشيا مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، وكذلك سياسات الصندوق بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ. ويعترف البرنامج بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للأصول الطبيعية من خلال بناء قدرات المزارعين في الإدارة البيئية، وبالمعايير المستخدمة في اختيار الشركاء. وسيدعم النهج الذكية مناخيا ويحدد المعايير الدنيا للجهات المتلقية للمنحة فيما يتعلق بالصمود في وجه المناخ وبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية. وسيلتزم أيضا بمبدأ تنوع سبل كسب العيش للحد من الضعف وبناء القدرة على الصمود.

38- كما يلتزم البرنامج بسياسة الاستهداف في الصندوق (2010) وسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2012).

باء - المواعمة والتنسيق

39- يدعم البرنامج سياسة حكومة ملاوي بشأن الحد من الفقر من خلال الانعاش الزراعي. وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تركز وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية على مهامه الأساسية، التي تشمل صياغة السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية. وقد وُضع البرنامج بالتشاور مع الشركاء المشاركين في مشاريع داخل ملاوي.

جيم - الابتكارات وتوسيع النطاق

40- يبني البرنامج على تجربة الصندوق وسيعزز التركيز على النساء والشباب كمجموعتين مستهدفتين ذات أولوية.

دال - الانخراط في السياسات

41- تحدد رؤية ملاوي لعام 2020 الرؤية الإنمائية للبلد والتي تهدف إلى جعل ملاوي "آمنة، وناضجة ديمقراطيا، ومستدامة بيئيا، ومعتمدة على نفسها، مع تكافؤ الفرص أمام الجميع والمشاركة الفعالة من جانب الجميع". ولهذه الرؤية عدة استراتيجيات ذات صلة بالبرنامج بما في ذلك استراتيجية ملاوي الثانية للنمو والتنمية للفترة 2011-2016، وهي استراتيجية متوسطة الأجل للحد من الفقر على المدى الطويل من خلال النمو الاقتصادي المستدام وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك في مجال الزراعة، والسياسة الوطنية للزراعة للفترة 2016-2020 والتي تحدد ثمانية مجالات ذات أولوية (الإنتاج والإنتاجية في المجال الزراعي؛ وتنمية الري؛ وميكنة الزراعة؛ وتنمية أسواق الزراعة، والتجهيز الزراعي وإضافة القيمة؛ والأمن الغذائي والتغذوي؛ وإدارة المخاطر الزراعية؛ وتمكين الشباب والنساء في الزراعة؛ والتنمية المؤسسية والتنسيق وتعزيز القدرات). واستنادا إلى هذه الرؤية، تتضمن استراتيجية الإدماج المالي لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية ما يلي: المدفوعات الرقمية، والادخار غير الرسمي، والخدمات المالية الريفية، والتأمين، وتمكين المستهلك

وتوعيته. وتشمل الوزارات الأخرى، بما فيها وزارة الحكومة المحلية والتنمية الريفية ووزارة الزراعة والري وتنمية المياه، التمويل الريفي في تخطيطها الاستراتيجي.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

42- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية ملاوي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترد في الذيل الأول نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.

43- وجمهورية ملاوي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

44- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق.

سابعا- التوصية

45- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ملاوي قرضاً بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية ملاوي تعادل قيمته واحد وعشرون مليون دولار أمريكي (21 مليون دولار أمريكي)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ملاوي منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمته واحد وعشرون مليون دولار أمريكي (21 مليون دولار أمريكي)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Financial Access for Rural Markets, Smallholders and Enterprise Programme

(Negotiations concluded on 21 November 2017)

Loan Number: _____

DSF Grant Number: _____

Programme Title: Financial Access for Rural Markets, Smallholders and Enterprise Programme ("FARMSE" or "the Programme")

the Republic of Malawi (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2), and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Debt Sustainability Framework (DSF) Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is twenty one million US dollars (USD 21 000 000).

B. The amount of the DSF Grant is twenty one million US dollars (USD 21 000 000).

2. The Loan is granted on highly concessional terms, and shall be free of interest but bear a service charge of three fourths of one per cent (0.75%) per annum payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of forty

(40) years, including a grace period of ten (10) years starting from the date of approval of the Loan by the Fund's Executive Board.

3. The Loan Service Payment Currency shall be United States Dollars (USD).
4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 July.
5. Payments of principal and service charge shall be payable on each 1 May and 1 November.
6. There shall be a designated account at the Reserve Bank of Malawi and an operational programme account held in a commercial bank. The operational programme account will not be subject to the Credit Control Authority operational requirements.
7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Programme in an amount equivalent to approximately nine million six hundred thousand United States dollars (USD 9 600 000), of which approximately three million dollars (USD 3 000 000) will be Government cash transfer and the rest of which will be in the form of exemption of duties and taxes in accordance with the approved Annual Work Plan and Budget.

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be the Ministry of Finance, Economic Planning and Development (MoFEPD).
2. The Programme Completion Date shall be the seventh anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Programme supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional conditions precedent to withdrawal:
 - (i) The Designated Account and Programme Account shall have been duly opened;
 - (ii) The Programme Management Unit shall have been fully constituted and adequately staffed with key staff including the Programme Coordinator, Monitoring and Evaluation Officer, Procurement Officer, and the Financial Controller;
 - (iii) An off-the-shelf accounting software will have been procured and coded with the Programme chart of accounts to facilitate generation of reports by component, expenditure category and financier; and
 - (iv) The Programme Steering Committee (PSC) shall have been established.
2. In accordance with the Borrower/Recipient's legislation the Financing Agreement will be signed by a representative of the Borrower/Recipient upon authorization by the Parliament of the Republic of Malawi.

3. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

The Minister of Finance, Economic Planning and Development
of the Republic of Malawi
Ministry of Finance, Economic Planning and Development
P.O. Box 30049
Lilongwe 3

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the Borrower/Recipient.

THE REPUBLIC OF MALAWI

Authorized Representative
(name and title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Gilbert F. Hougbo
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. *Target Group.* FARMSE will be a nation-wide programme, its geographic coverage will be clustered based on two distinct targeting mechanisms. As such, the Programme will combine localized and national geographic targeting approaches. For activities involving demand driven implementing agencies, particularly Financial Service Providers (FSPs), care will be taken to select partners with a combined geographic footprint as broad as possible. The Programme will adopt two targeting strategies. Total Programme beneficiaries will number more than 432,000, of which, an estimated 30% will be women, and at least 20% will be youth.

2. *Goal.* The overall goal of the Programme is to reduce poverty, improve livelihoods and enhance the resilience of rural households on a sustainable basis.

3. *Objective.* The Programme's development objective is to increase access to, and use of, a range of sustainable financial services by rural households and micro, small, and medium enterprises.

4. *Components.* The Programme's development objective will be achieved through the effective implementation of the three technical components:

4.1 Component 1. **Ultra-poor graduation model development and testing at scale.** The outcomes of this component are: i) the capacity of ultra-poor households to graduate from poverty, obtain food security and secure livelihood opportunities is improved; and ii) the capacity of ultra-poor women headed households and youth graduate from poverty is improved. The objective of the component is to develop and test at scale a cost-effective, replicable model(s) to graduate households from ultra-poverty and food insecurity into sustainable, self-reliant livelihoods. This component is divided into two stages: selection of operational districts, based on existing Government of Malawi poverty statistics, and in collaboration with MoFEPD, selection and assessment of qualifying ultra-poor households; Roll out the graduation process.

4.2 Component 2. **Support to Financial Innovation and Outreach.** This component will seek to overcome numerous barriers to financial services to the rural poor. It will support the development of informal and formal financial services best suited to ultra-poor non-labour constrained, poor but food-secure, vulnerable to poverty, and low income but resilient to poverty households, emphasizing savings and credit for on and off farm enterprises. This component has two subcomponents:

4.2.1 Subcomponent 2.1 - *Community based financial organization support (CBFO).* The outcome of this subcomponent is improved rural financial access through existing, new and innovative informal community based financial organizations and savings and loan products. The objective is to support CBFOs expanded outreach to poor but food secure households, households vulnerable to poverty, and resilient households in rural Malawi.

4.2.2 Subcomponent 2.2 - *Innovation and Outreach Facility (IOF).* The outcome for this subcomponent is to enhance the capacity of FSPs to deliver demand-driven services in rural areas. The objectives are two: i) increase access to new and innovative financial services and low-cost delivery mechanisms for poor rural households and micro, small and medium, sized enterprises; and ii) to support the scaling up of proven financial services and delivery mechanisms.

4.3 Component 3. **Strategic Partnerships, Knowledge Generation, and Policy.** The outcome of this component is to increase the capacity and knowledge bases of rural financial sector support organizations, and has three objectives: i) strengthen macro

level regulatory and financial sector policy and institutional capacity; ii) strengthen financial sector organizations; and iii) produce and distribute rural finance sector knowledge products which enhance the outreach and innovation potential of sector stakeholders. The component has two subcomponents:

- 4.3.1 *Subcomponent 3.1 – Support for Poverty graduation Policy and Systems.* The activities will support efforts at MoFEPD, in particular in the Division of Poverty Reduction and Social Protection, to develop and implement coordination policy, and capacity related to reviews of graduation models adoption, and dissemination of best graduation practices within the Government and to other stakeholders.
- 4.3.2 *Subcomponent 3.2 – Support for development of broader Rural Finance Policy.* The first activity will support rural finance sector development, policy, and research. It will also facilitate formal Government recognition of good rural finance practices This will be done in partnership the MoFEPD, the Reserve Bank of Malawi and industry stakeholders. Other activities would include support for key innovations, lessons, knowledge management, financial training modules, feasibility study for a micro-finance apex fund, and rural financial literacy.

I. Implementation Arrangements

5. *Lead Programme Agency.* The lead agency for Programme implementation shall be the MoFEPD. The Programme will be housed in the Pensions and Financial Sector Policy Division (PFSPD).

6. *Programme Steering Committee (PSC).* A multi-sector stakeholder Programme Steering Committee, chaired by the Secretary to the Treasury or his/her designate, will be established to provide overall Programme oversight, direction, and advice. The PSC will be made up of representatives of key stakeholders including, inter-alia, government ministries, farmer organisations, financial apex bodies, the private sector, and development partners. The PSC would meet on a quarterly basis to review work plans and budgets, financial and progress reports, receive draft annual reports and approve all major Programme decisions. The multi-sectoral composition of the PSC will ensure the Programme's implementation complements rather than duplicates other government interventions and encourages private sector participation, and harmonizes the Programme's contribution with the Government's strategic priorities and development objectives for the sector.

7. *The Programme Management Unit (PMU).* The PMU will be hosted by the PFSPD, at MoFEPD. It shall be responsible for day to day management, consolidation of Annual Work Plan and Budgets (AWPBs), procurement plans, progress, and financial reports, and will co-ordinate the procurement of goods, works and services. The PMU will be staffed with: (i) a programme coordinator; (ii) a rural finance specialist; (iii) a financial controller; (iv) a procurement officer; (v) a monitoring and evaluation officer (vi) a knowledge management & communications officer; and (vii) an accountant. Additionally, the PMU will have a long-term rural finance Chief Technical Advisor (CTA) contracted to support implementation of Component 2 and 3, paid through the IOF (subcomponent 2.2). The CTA will work closely with the rural finance specialist, and together with the Programme Coordinator, will develop the AWPB for Component 2 and component 3.

8. *Planning.* The main planning tools for the Programme will comprise the logical framework, monitoring and evaluation (M&E) framework including its indicators and targets, and the Results Based Annual Work Plan and Budget (RB-AWPB). The Logframe provides indicators and targets for Programme implementation from output over outcome, development objective to impact levels. The RB-AWPB will break physical targets up by year and attach financial resources to them. The RB-AWPB shall present

financial and physical outputs and outcomes of the Programme for the given year, and report on the accumulative achievements. The execution of the RB- AWPB will be monitored along the M&E framework of the Programme and reported back in regular intervals from quarterly to semi-annuals reports. The cycle of planning, monitoring and reporting is essential for efficient management of the Programme and for achieving the results as agreed.

9. *Monitoring and evaluation.* The Programme's approach to planning, monitoring and evaluation will be compatible with corresponding Government and IFAD policies and tools. Guided by the Programme's logical framework, the M&E function will systematically record data and performance information of Programme partner performance implementation, as well as household surveys. The system will build on the experience of completed and existing programmes as well as provide information that informs management decision making.

10. *Financial Management (FM).* The Programme will employ similar financial management systems to a stand-alone accounting software as adaptation of a good lesson learned from the Sustainable Agricultural Production Programme (SAPP) and Rural Livelihoods and Economic Enhancement Programme (RLEEP). It is proposed that TOMPRO accounting software be adopted (as it will be in the new IFAD Programme for Rural Irrigation Development). This will allow for joint trainings, support, and programme knowledge sharing.

11. *Audit.* The audit of the Programme's financial statements will be supervised by the Auditor General of the Borrower/Recipient in accordance with International Standards and the audit report will be submitted to IFAD within six months after the financial year-end. Supervision missions will review internal audit reports and assess management responses to recommendations.

12. *Supervision.* The Programme shall be directly supervised by IFAD. Direct supervision would encompass four discrete processes: (i) loan and grant administration; (ii) procurement review; (iii) audit review; and (iv) supervision and implementation support. Direct supervision would be applied as a continuous process which requires on-going communication and engagement with the GoM and the PMU. Key supervision processes include: (i) ensuring fiduciary compliance with the loan and grant administration; (ii) assessing Programme performance; (iii) guidance towards the achievement of the Programme's strategic objectives; and (iv) conducting supervisory missions.

13. *Programme Implementation Manual (PIM).* The Programme shall be implemented in accordance with the approved AWPB and the PIM, the terms of which shall be adopted by the lead Programme agency subject to the Fund's prior approval. The PIM shall include, among other things; (i) terms of reference, implementation responsibilities and appointment modalities of all Programme staff and consultants; (ii) Programme operating manuals and procedures; (iii) monitoring and evaluation systems and procedures; (iv) a detailed description of implementation arrangements for each programme component; (v) terms of references and modalities for the selection of the service providers, to be based on transparent and competitive processes; (vi) detailed modalities of the sub-programmes; (vii) financial management and reporting arrangements including accounting, approval of payments, financial reporting, internal controls, fixed asset management, as well as internal and external audit; and (viii) the good governance and anti-corruption framework.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan and Grant Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the DSF Grant and the allocation of the amounts to each category of the Financing and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category. All expenses are net of taxes and counterpart contributions:

Category	Loan Amount Allocated (in USD)	DSF Grant Amount Allocated (in USD)
I. Goods services & Inputs	10 800 000	10 800 000
II. Studies & Consultancies	6 550 000	6 550 000
III. Operations	300 000	300 000
IV. Salaries & Allowances	1 250 000	1 250 000
Unallocated	2 100 000	2 100 000
TOTAL	21 000 000	21 000 000

(b) The terms used in the Table above are defined as follows:

"Goods, services and inputs" also includes allocations for vehicles, equipment, and materials.

"Studies and Consultancies" also includes allocations for training & workshops

(c) Start-up costs: Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs from the DSF Grant incurred for Programme start-up expenditures before the satisfaction of the additional general conditions precedent to withdrawal shall not exceed USD 200 000.

Schedule 3 Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a) (xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Borrower/Recipient to request withdrawals from the Loan Account if the Borrower/Recipient has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Programme:

1. *Gender.* The Borrower/Recipient shall ensure that gender concerns shall be mainstreamed in all Programme activities throughout the Programme implementation period. The Borrower/Recipient shall also ensure that women beneficiaries shall be represented in all Programme activities and that they receive benefits from the Programme outputs.
2. *Tax Exemption.* The Borrower/Recipient shall, to the fullest extent possible, exempt the proceeds of the Financing from all taxes. Any taxes which the Programme is nonetheless obliged to pay shall be promptly reimbursed by the Borrower/Recipient.
3. *Internal Audit.* The Central Internal Audit Unit of the Borrower/Recipient or an independent and qualified internal audit firm acceptable to IFAD will perform Programme internal audits in accordance with an annual risk-based work-plan.
4. *Key Programme Staff.* The Borrower/Recipient shall ensure that key staff are recruited and in the event of turnover they are replaced on a timely basis. Should the recruitment process be prolonged, where appropriate the Borrower/Recipient shall make recourse to a suitably qualified external service provider acceptable to IFAD.

Logical framework

Narrative Summary	Performance Indicators	Baseline	Targets			Means of verification	MoV Frequency	MoV responsibility	Assumptions (A)/ Risks (R)
			Year 1	Midterm	End Programme				
GOAL									
To reduce poverty, improve livelihoods and enhance the resilience of rural households on a sustainable basis.	Reduced prevalence of chronic malnutrition in children under five by at least 15% (RIMS III).	TBD	N/A						
	Improved household assets ownership index by at least 20% (RIMS III).	TBD	N/A						
DEVELOPMENT OBJECTIVE									
Increased access to and use of a range of sustainable financial services by rural households and micro, small, and medium enterprises.	Graduation strategy and systems developed, tested at scale, and approved by GOM.		0	1	1	PMU Progress reports.	Annual	PMU	Stable political and macroeconomic environment. GOM monetary/fiscal policies and macro-economic reforms are conducive to poverty reduction. Commitment of stakeholders (GOM, donors, private sector) to participate in poverty reduction efforts. Absence of political interference into the autonomy financial sector.
	Improved outreach of sustainable rural financial services to rural poor.	TBD	0	167,110	417,774 of which 125,332 will be adult women, and 83,555 will be youth	PMU Progress reports.	Annual	PMU	
OUTCOMES									
Component 1.0 - Ultra-poor graduation model development and testing at scale									
Outcome 1.1 - the capacity of ultra-poor households to graduate from poverty, improve food security and secure livelihood opportunities is improved.	<ul style="list-style-type: none"> At least 80% of targeted household attaining food security. 	N/A	0	6,000	15,000 of which 4500 will be women headed households and 3000 youth headed households	PMU Progress reports with input from GIZ.	Semi-annual.	PMU/GIZ.	Models can be developed to roll out successful graduation at scale (A) Stakeholders cannot agree on graduation model.
Component 2.0 - Support to Financial Innovation and Outreach									
Outcome 2.1 Improved access to structured and sustainable CFBO financial services.	<ul style="list-style-type: none"> Number of retrained CBFO members. Number of increment rural 	0	0	152,223	380,574	PMU progress reports.	Monthly.	PMU/CBFO support organizations	Sufficient demand from CBFO support organization (A) Client take up (R).

Narrative Summary	Performance Indicators	Baseline	Targets			Means of verification	MoV Frequency	MoV responsibility	Assumptions (A)/ Risks (R)
			Year 1	Midterm	End Programme				
	CBFO members.							service providers.	
Outcome 2.2 Enhanced capacity of FSPs to deliver demand-driven services in rural areas.	<ul style="list-style-type: none"> Number of incremental rural clients of partner FSPs. 	0	0	11,160	37,200	PMU progress reports.	Annual.	PMU/Facility Manager.	Sufficient demand from FSP with quality proposals (A) Macroeconomic stability (R), client demand (R)
Component 3.0 – Strategic Partnerships, Knowledge Generation, and Policy									
Outcome 3.1 Rural finance sector support organizations capacity and knowledge increased.	<ul style="list-style-type: none"> Number of rural finance support organizations supported with rural inclusive finance good practice knowledge. 	N/A	2	5	10	PMU progress reports.	Annual.	PMU/M&E specialist.	Support organizations effectively support sector (A) Support organizations do not work to maintain balance between guidance and commercial dynamism (R)
OUTPUTS									
Component 1.0									
New graduation model selected for rollout.	<ul style="list-style-type: none"> Number households reached with graduation activities. 		0	6500	15000	PMU/GIZ progress reports.	Quarterly	PMU/M&E specialist.	Models amenable to scaling up (A) Cost of scaling up high (R)
Subcomponent 2.1									
CFBO support organizations expand network of CFBO groups.	<ul style="list-style-type: none"> No of groups restructure & consolidated. No of groups linked to FSPs. Number groups formed. No of value chain groups linked to markets. 		0 0 0	8000 2000 1000	20000 10000 5000 2000	PMU/CBFO support organizations progress reports.	Quarterly	PMU/CBFO support organizations service providers.	Sufficient demand from CBFO support organization (A) Client take up (R)
Subcomponent 2.2									
Designing, innovating, and rolling out demand driven rural financial products/ services for targeted low income households.	<ul style="list-style-type: none"> Introduction of five new/Improved sustainable financial products, services or delivery mechanisms targeting rural beneficiaries. 		0	2	5	Progress reports TSP reports FSP MIS	Quarterly.	IPMU/Facility Manager	Sufficient demand from FSP (A) Not enough qualified proposals (R) High quality TA not available (R)
Component 3.0									
Good practice financial inclusion knowledge and operating environment provided.	<ul style="list-style-type: none"> Approved Rural Finance Policy. Number of rural finance awareness/knowledge forums/platforms. 		0 0	 2	1 4	PMU Progress reports. PMU Progress reports.	Quarterly. Quarterly	PMU. PMU	Organizations with key contributions can be identified and have sufficient capacity to undertake assignments (A) Stakeholder unwilling to work cooperatively (R).